Distr.
GENERAL

S/1998/4
6 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أبلغكم وأن أبلغ عن طريقكم أعضاء مجلس الأمن، بأن حكومة العراق قدمت إلي، عملا بالفقرة ٨ (أ) '٢' من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥)، خطة التوزيع التي أعدتها لشراء وتوزيع الإمدادات الإنسانية، للفترة الإضافية المحددة في القرار ١١٤٣ (١٩٩٧). واليوم أبلغت حكومة العراق بأنني وافقت على تلك الخطة شريطة أن يكون تنفيذها خاضعا لأحكام القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٤٣ (١٩٩٧) ومذكرة التفاهم، وذلك دون المساس بالإجراءات التي تطبقها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

وهناك نسخة يجري إتاحتها للجنة من القائمة المصنفة للإمدادات والسلع التي صحبت خطة التوزيع. وقام خبراء من لجنة الأمم المتحدة الخاصة بتدقيق هذه القائمة وأشاروا الى أن بعض الأصناف الواردة فيها يجب أن تخضع لآلية رصد الصادرات والواردات المعتمدة بموجب القرار ١٠٥١ (١٩٩٦). وسيجري أيضا إرسال قائمة بالأصناف المشار إليها الى اللجنة. وأرفقت مع هذه الرسالة خطة التوزيع والرسالة المتعلقة بقبولها.

(توقيع) كوفي عنان

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة من المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن الأمين العام، أود الإفادة باستلام خطة التوزيع المنقحة المقدمة من حكومتكم للمرحلة الثالثة والمرفقة برسالتكم المؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة الى الأمين العام، وأود أن أبلغكم بأني خولت من قبل الأمين العام أن أوافيكم في هذا الصدد بما يلي.

إن قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٤٣ (١٩٩٧) يلزمان العراق بأن يكفل، على أساس خطة يقدمها العراق ويقرها الأمين العام، التوزيع العادل للأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية الاحتياجات المدنية الأساسية (الإمدادات الإنسانية) التي يجري تصديرها إلى العراق بموجب الشروط المحددة في القرارين المذكورين. وتنص مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٦ بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على أن تقوم حكومة العراق بإعداد خطة للتوزيع تصف فيها بالتفصيل الإجراءات التي يتعين اتباعها من قبل السلطات العراقية المختصة بهدف ضمان التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية وعلى أن تقدم هذه الخطة إلى الأمين العام للموافقة عليها. وتنص المذكرة في هذا الصدد على أنه إذا اقتنع الأمين العام بأن الخطة تكفل بشكل واف التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية على الشعب العراقي في جميع أنحاء البلد، فإنه سيقوم بإبلاغ حكومة العراق بذلك.

لذلك يشرفني أن أبلغ حكومة العراق عن طريقكم بأن الأمين العام، بعد أن درس خطة التوزيع، خلص إلى أن خطة التوزيع للمرحلة الثالثة، بصيغتها النهائية التي قدمت في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ستفي، في حالة تنفيذها بدقة، باشتراط التوزيع العادل للسلع الإنسانية على الشعب العراقي في جميع أنحاء البلد. ولذلك فهو يوافق على خطة التوزيع المذكورة، على أساس المفهوم التالي.

إن الموافقة على خطة التوزيع خاضعة للشرط الذي يقضي بأن يكون تنفيذ هذه الخطة خاضعا للأحكام ذات الصلة الواردة في قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٤٣ (١٩٩٧) ومذكرة التفاهم، وإذا حدث تضارب بين أحكام الخطة، من ناحية، والأحكام الواردة في القرارين ومذكرة التفاهم، من ناحية أخرى، تكون الغلبة للأحكام الواردة في القرارين ومذكرة التفاهم.

وفيما يتعلق باحتياجات الفئات الضعيفة المشار إليها في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/419)، فإن الأمم المتحدة، عملا بمسؤوليات الأمين العام بموجب القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٤٣ (١٩٩٧) عن تحديد مدى كفاية الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين وعن الإفادة عن ذلك ستواصل رصد حالة هذه الفئات على ضوء التأكيدات التي قدمتها حكومتكم في الرسالة الواردة من وزير خارجية العراق، المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، بأن الحكومة ستتولى تلبية احتياجات تلك الفئات خارج إطار قراري مجلس الأمن ذوي الصلة.

كما أن الموافقة على خطة التوزيع لا تعني المساس بالإجراءات التي تطبقها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بتصدير قطع الغيار والمعدات التي يكون تصديرها إلى العراق لازما لسلامة تشغيل خطوط أنابيب كركوك - يومورتاليك في العراق.

وتشمل الخطة قائمة مصنفة للإمدادات والسلع التي يتم شراؤها واستيرادها في إطار خطة التوزيع. ولا تشكل الموافقة على الخطة أي مساس بالإجراءات التي قد تتخذها لجنة مجلس الأمن فيما يتعلق بالطلبات الخاصة بتصدير أصناف معينة وردت في القائمة المقدمة إلى اللجنة لكي تنظر فيها وفقا لإجراءاتها.

كذلك فإن القائمة المصنفة تحتوي على أصناف معينة ينبغي أن يكون تصديرها إلى العراق مرهونا بإخطار الوحدة المشتركة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٠٥١ (١٩٩٦) لكون هذه الأصناف خاضعة للرصد نظرا لاحتمال استخدامها استخداما مزدوجا لأغراض مدنية أو محظورة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

والموافقة على خطة التوزيع المقدمة من حكومة العراق لا تشكل بالضرورة تأييدا لجميع المعلومات أو البيانات الواردة في الخطة.

وتنبغي ملاحظة أن الموافقة على الخطة لا تخل بأي توصية قد ترد في التقرير التكميلي المشار إليه في الفقرة ٦ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)، الذي ينوي الأمين العام تقديمه الى مجلس الأمن.

(توقيع) بنون ف. سيفان
المدير التنفيذي
لمكتب برنامج العراق

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي يشرفني أن أرفق طيه خطة التوزيع المنقحة المقدمة من حكومة جمهورية العراق وفقا للقرار ١١٤٣ (١٩٩٧) ومذكرة التفاهم.

(توقيع) نـزار حمـدون
السفيـر
الممثل الدائم

ضميمة

خطة التوزيع المقدمة من حكومة العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة وفقا لمذكرة التفاهم المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦

موجز تنفيذي

١ - إن خطة التوزيع هذه، المشار إليها في الفقرة ٢ من مذكرة التفاهم الموقعة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بين حكومة العراق والأمانة العامة للأمم المتحدة (يشار إليها أدناه باسم "مذكرة التفاهم")، من أجل شراء وتوزيع الأغذية والأدوية والإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الإنسانية المدنية الأساسية للمساعدة في التخفيف من المشاق التي يعانيها الشعب العراقي، تشكل عنصرا هاما في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٩٨٦ (١٩٩٥)، (يشار إليه أدناه باسم "القرار")، وقرار مجلس الأمن ١١٤٣ (١٩٩٧) الذي مدد بموجبه أحكام القرار المذكور لفترة ستة أشهر أخرى.

٢ - ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات (يشار إليه أدناه باسم "البرنامج") مسؤولية شراء الإمدادات الإنسانية وتوزيعها في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث، دهوك وأربيل والسليمانية، وذلك وفقا للفقرة ٢٠ من مذكرة التفاهم والفقرتين ٣ و ٦ من مرفقها الأول. ووفقا للفقرة ٢ من المرفق الأول للمذكرة، حدد البرنامج في خطة التوزيع (يشار إليها أدناه باسم "الخطة") الاحتياجات الإنسانية للمحافظات الشمالية الثلاث، مع ايلاء الاعتبار لكافة الظروف ذات الصلة في المحافظات الشمالية الثلاث وفي بقية البلد، بغية كفالة التوزيع العادل. ونوقشت هذه الاحتياجات مع حكومة العراق وأدرجت في الخطة.

٣ - ويتوقع إتاحة مبلغ مجموعه الكلي ٣٢٠ ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية احتياجات الشعب العراقي الإنسانية لفترة ستة أشهر. وتخصص الخطة من هذا المبلغ ما مقداره ٨٠٥ ملايين دولار لتوزيع الأغذية. وسيكفل برنامج توزيع الأغذية لكل شخص يوميا ٠٣٠ ٢ سعرة حرارية و ٤٧ غراما من البروتينات النباتية. وسينفذ توزيع الأغذية في إطار الممارسة القائمة لتوزيع الحصص، رهنا بأحكام المذكرة ذات الصلة بالمحافظات الشمالية الثلاث، حيثما تنطبق. وعلاوة على ذلك، سيتم شراء صابون ومنظفات تبلغ قيمتها زهاء ٦٥ مليون دولار، وستوزع إلى جانب الحصص الغذائية وفقا للممارسة الحالية في العراق. وهنالك مبلغ آخر مقداره ٣٦ مليون دولار خصص لشراء معدات وقطع غيار لازمة لتجهيز الأغذية ومعدات للسوقيات من أجل ضمان سير نظام التوزيع. وفي دهوك وأربيل والسليمانية، سيقدم البرنامج المساعدة للأطفال والأمهات المعرضين للخطر، عن طريق مشروع للتغذية أدرجت له ميزانية تبلغ ١٠ ملايين دولار.

٤ - وتخصص الخطة للأدوية والإمدادات الطبية مبلغا قدره ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ورهنا بأحكام المذكرة المتعلقة بالمحافظات الشمالية الثلاث، ستصل هذه المواد إلى المستفيدين

الفعليين منها عن طريق المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية في العراق باستخدام نظام التوزيع الموجود. ويستند الخفض البالغ ١٠ ملايين دولار في إجمالي الاعتمادات المخصصة للأغراض الطبية الى ما قرره البرنامج من إعادة توزيع هذه الأموال على قطاعات أخرى في المحافظات الشمالية الثلاث نظرا لكفاية كميات الأدوية والإمدادات الطبية المخصصة للشمال والتي لا تزال قيد التسليم في المرحلتين الأولى والثانية. وتتاح لجميع مواطني العراق والمقيمين الأجانب فيه إمكانية الحصول على الخدمات الصحية العامة. وبالإضافة إلى توفير الأدوية والإمدادات الطبية لإنقاذ الأرواح، سيجري شراء معدات أساسية تمس الحاجة اليها وسيجري إصلاح بعض الهياكل الأساسية الصحية التي دمرت في المحافظات الشمالية الثلاث، وتبلغ حصة الأدوية والإمدادات الطبية في هذه المحافظات ١٨,٥ مليون دولار. وهناك مبلغ آخر مقداره ١٠ ملايين دولار رصد لإصلاح الهياكل الأساسية في المحافظات الشمالية الثلاث.

٥ - وما زالت حالة خدمات إمدادات المياه النظيفة والمرافق الصحية حرجة في جميع أنحاء العراق. ويقدر أن إصلاح هذا القطاع يتطلب ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. بيد أنه بسبب النقص في الموارد، تخصص هذه الخطة ٤٤,١٧ مليون دولار فقط لهذا القطاع. ورصد مبلغ ٨,٤ ملايين دولار لإصلاح مرافق المياه والصرف الصحي في بغداد، مما يوفر الخدمات لـ ٦,٥ ملايين نسمة في المدينة والضواحي المحيطة بها. وسيستخدم مبلغ آخر قدره ١٥,٧٧ مليون دولار لإصلاح مرافق المياه والمرافق الصحية في بقية أنحاء البلد. أما المبلغ المتبقي وقدره ٢٠ مليون دولار فسيستخدم في إصلاح مرافق المياه والمرافق الصحية في المحافظات الشمالية الثلاث.

٦ - ويتطلب الإصلاح الكامل لمحطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات نقلها وتوزيعها قرابة ٦٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، جرى توفير مبلغ ٤٩,١٧ مليون دولار منه بموجب المرحلة الأولى من خطة التوزيع السابقة ومبلغ ٥٥,٣ مليون دولار للمرحلة الثانية. وتخصص الخطة الحالية مبلغا إضافيا قدره ٦١,٥ مليون دولار لصيانة وإصلاح محطات الطاقة في بقية أنحاء البلد. وسيخصص جزء من هذا الاعتماد لشبكات نقل وتوزيع الكهرباء في مختلف أنحاء العراق. وتقدر حصة المحافظات الشمالية الثلاث بمبلغ ٢٦ مليون دولار.

٧ - ويخصص مبلغ ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية أمس الاحتياجات في قطاع الزراعة، وبخاصة لحماية النباتات ومكافحة أمراض الماشية وتوفير الأسمدة والبذور ذات النوعية الجيدة. وثمة نقص حاد في قطع الغيار اللازمة للآليات والمضخات الزراعية واحتياجات الري. ومن هذا المبلغ الإجمالي خصص للمحافظات الشمالية الثلاث مبلغ ٢٦ مليون دولار.

٨ - ولا تزال البيئة التعليمية ضعيفة في كافة أنحاء العراق. وتخصص هذه الخطة مبلغا متواضعا قدره ٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للقطاع التعليمي، منه مبلغ ١٥ مليون دولار لمحافظات دهوك وأربيل والسليمانية. وسيستخدم هذا المبلغ من أجل إصلاح بعض المدارس المدمرة، وتوفير القرطاسية الأساسية، والطاولات، وغير ذلك من المواد المدرسية التي تقتضيها الضرورة العاجلة، لا سيما لمرحلة التعليم

الابتدائي. ورصدت حصة متواضعة مقدارها ٣,٦ ملايين دولار لدعم التعليم العالي، وبخاصة لتوفير الكتب والمواد اللازمة لأقسام الطب والصيدلة وطب الأسنان والتمريض في الجامعات العراقية.

٩ - ولتلبية الاحتياجات الخاصة لسكان المحافظات الشمالية الثلاث، رصدت في هذه الخطة مبالغ للأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وإعادة التوطين، بتكلفة تقدر بمبلغ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ١١ مليون دولار، على التوالي. وستقدم وكالات الأمم المتحدة القائمة بالتنفيذ قوائم مصنفة للاحتياجات.

١٠ - والاحتياجات الإنسانية لسكان العراق ككل هائلة بفعل التدهور المتراكم في الأحوال المعيشية والبيئية خلال السنوات السبع المنصرمة. وقد جرى استعراض الحالة الإنسانية في العراق وفقا للفقرتين ٤ و ١١ من القرار والإبلاغ عنها في تقرير الـ ١٨٠ يوما المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة (S/1997/935 المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧)، الذي بين أن مختلف القطاعات المذكورة في الفقرات الواردة أعلاه من هذا الموجز التنفيذي لا تزال تعاني من حالات النقص رغم تنفيذ خطة التوزيع السابقة (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية).

١١ - وتؤكد حكومة العراق استعدادها للتعاون مع البرنامج تعاونا تاما، وللسماح للبرنامج بأن يراقب، في كافة أنحاء البلد، التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية المستوردة بموجب هذه الخطة. ولتحقيق هذا الغرض، ستكون لموظفي الأمم المتحدة العاملين في البرنامج، فيما يتصل بأدائهم مهامهم، حرية غير مقيدة في الحركة وإمكانية الحصول على ما من شأنه تسهيل أعمالهم وفقا للفقرة ٤٤ من مذكرة التفاهم.

الجدول ١

مخصصات القطاعات المختارة المشمولة بالخطة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع/النشاط	المخصصات (على نطاق البلد)	مخصصات دهوك وأربيل والسليمانية
الأغذية	٨٠٤,٦٣	١١٣,٣٠
الصابون/المنظفات	٦٥,٣٨	٩,٢٠
المعدات/قطع الغيار اللازمة لتجهيز الأغذية وللسوقيات	٣٦,٠٠	-
المجموع الفرعي	٩٠٦,٠١	١٢٢,٥
الأدوية/الإمدادات	٢٠٠	١٨,٥
التغذية	١٠	١٠
الصحة/الإصلاحات	١٠	١٠
المياه والمرافق الصحية	٤٤,١٧	٢٠
الكهرباء	٦١,٥	٢٦
الزراعة	٥٠	٢٦
التعليم	٢٧	١٥
إعادة التوطين	١١	١١
إزالة الألغام	١	١
المجموع الكلي	**١ ٣٢٠,٦٨**	**٢٦٠**

الجزء الأول

خطة شراء وتوزيع الأغذية

مقدمة

١٢ - عقب صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٦١ (١٩٩٠) بفرض جزاءات على العراق، أنشأت حكومة العراق نظاما خاصا لتوزيع الحصص من أجل كفالة توزيع المواد الغذائية على كافة المواطنين العراقيين، وعلى العرب والأجانب المقيمين في العراق. وبدأ العمل بهذا النظام في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وهو مطبَّق حاليا في كافة أنحاء البلد باستثناء المحافظات العراقية الشمالية الثلاث. ووفقا لمذكرة التفاهم، يتولى البرنامج، بالنيابة عن حكومة العراق، مسؤولية توزيع المواد الغذائية على السكان في المحافظات الشمالية الثلاث.

سمات النظام الأساسية

١٣ - الشركاء الرئيسيون في النظام الحالي هم:

'١' وزارة التجارة/ حكومة العراق.

'٢' المستهلكون (مواطنو العراق، والعرب والأجانب المقيمون).

'٣' وكلاء توزيع الحصص بالتجزئة (القطاع الخاص).

١٤ - وتتمثل مسؤولية وزارة التجارة في الاضطلاع، شهريا، بتوزيع المواد الغذائية على وكلاء توزيع الحصص بالتجزئة في المناطق المحددة لهم، وكفالة تسليمها إلى الأسر المعيشية المسجلة لدى الوكيل المعني. وهناك ما يربو على ٨٦٤ ٤٥ وكيلا لتوزيع الحصص بالتجزئة يخدمون المستهلكين المحليين في المحافظات الخمس عشرة، وما يربو على ٠٠٠ ١٠ وكيل في المحافظات الشمالية الثلاث. وعلاوة على ذلك، يقوم وكلاء توزيع الحصص بالتجزئة شهريا باستعادة القسائم ذات الصلة من الأسر المعيشية، ضمانا لكفاية المواد الغذائية واستمرارها وانتظامها وفقا للبطاقات التموينية. وتحتوي كل بطاقة من البطاقات التموينية على عدد من القسائم الخاصة بالأصناف الغذائية الأساسية التي يشملها النظام وهي تغطي سنة تقويمية واحدة.

١٥ - ويتضمن المرفق ٣/الأغذية من خطة التوزيع السابقة، المرحلة الأولى، رسما بيانيا لنظام البطاقات التموينية المطبَّق حاليا لتوزيع المواد الغذائية.

١٦ - ويحق لكل مواطن عراقي، وكل عربي وأجنبي مقيم في العراق أن يحصل بحكم القانون على "بطاقة تموينية" من مراكز التسجيل. وتضع هذه المراكز قوائم بالأسر تتضمن أسماء أفرادها وأعمارهم وعدد المستهلكين في كل أسرة معيشية، وترسل هذه القوائم إلى مركز الحواسيب. ويرسل هذا المركز نسخة من كل قائمة إلى متجر أقرب وكيل لتوزيع الحصص بالتجزئة في موطن إقامة الأسر المعيشية المعنية، ونسخة أخرى من القائمة إلى مراكز توزيع الأغذية.

١٧ - ويتساوى جميع الأفراد في الحصة الفردية الشهرية بموجب النظام الحالي بالنسبة للسلع والكمية والرسوم الزهيدة ذات الصلة. ويجري شهريا إعلام الأسر المعيشية بصورة وافية، من خلال وسائط الإعلام الجماهيري العامة والخاصة، باستحقاقاتها وبموعد التوزيع في مختلف مراكز التوزيع.

١٨ - وآلية المتابعة من أجل ضمان تنفيذ نظام توزيع الحصص تنفيذا فعالا وسليما تتم من خلال ما يلي:

'١' مكاتب المراقبة المعنية التابعة لوزارة التجارة؛

'٢' المجالس الشعبية المحلية المنتخبة؛

'٣' المواطنون.

١٩ - وللمستفيدين من النظام الحق في أن يتقدموا إلى وزارة التجارة بشكاوى ضد وكيل توزيع الحصص بالتجزئة في مناطقهم المحددة، إذا ما اكتشفوا أن الوكيل ينتهك الأنظمة ذات الصلة. ووفقا لذلك، تعمم وزارة التجارة استبيانا على جميع الأسر المعيشية المسجلة لدى الوكيل المذكور. وإذا ما تبيَّن أن نسبة ٥١ في المائة من الأسر المعيشية المشاركة في العملية تدين الوكيل، يلغى ترخيص وكالته ويعيَّن فورا وكيل جديد لتوزيع الحصص بالتجزئة.

٢٠ - أما آليات الحصول على البطاقة التموينية، والوثائق المطلوبة، وتقديم الشكاوى،فهي على النحو المنصوص عليه في الفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ من خطة التوزيع السابقة، المرحلة الأولى.

<u>مراقبة التوزيع</u>

٢١ - يكون دور البرنامج في سياق مراقبة التوزيع العادل للإمدادات الإنسانية وتقدير مدى كفايتها بموجب الخطة، وفقا للفقرتين ٣٧ و ٣٨ من مذكرة التفاهم.

<u>خطة توزيع المواد الغذائية</u>

٢٢ - يتم أيضا بموجب هذه الخطة، اتباع آلية توزيع الأغذية المنصوص عليها في الفقرات ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من خطة التوزيع السابقة، المرحلة الأولى.

صيانة وإصلاح وتجديد واستبدال المعدات اللازمة على أساس الأولوية لأغراض مناولة وتخزين وتجهيز وتوزيع المنتجات الغذائية

٢٣ - لن تتحمل الهياكل الأساسية القائمة أعباء كامل كمية السلع الغذائية التي سيتم استيرادها على مدى فترة الأشهر الستة لهذه الخطة على النحو المبيَّن في الجدول ٣. وترد في المرفق (التجارة - ٢) قائمة شاملة تبين أولويات المعدات وقطع الغيار اللازمة لتجهيز ومناولة وتخزين وتوزيع تلك الكمية الضخمة من الأغذية، والتي سيتم شراؤها بكلفة تقدر بمبلغ ٣٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ترتيبات الشراء والتخزين

٢٤ - تظل ترتيبات شراء الإمدادات الغذائية وتخزينها ونقلها بموجب هذه الخطة على النحو المذكور في الفقرة ٣٠ من خطة التوزيع السابقة، المرحلة الأولى.

مواقع عمل وكلاء التفتيش المستقلين

٢٥ - تظل مواقع التفتيش المستقل على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣١ من خطة التوزيع السابقة، المرحلة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، عين الأمين العام نقطة دخول "الوليد" في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، بعد التشاور مع حكومة العراق.

المستودعات

٢٦ - تخصص مستودعات محددة لتخزين المواد الغذائية التي تستوردها حكومة العراق بموجب الخطة. وتكون مواقع هذه المستودعات داخل مجمعات التخزين الرئيسية التابعة لوزارة التجارة في جميع أنحاء محافظات العراق.

٢٧ - ووفقا للفقرة ٥ من المرفق الأول لمذكرة التفاهم، يقوم البرنامج بتسليم الإمدادات الإنسانية المخصصة للتوزيع في المحافظات الشمالية الثلاث إلى المستودعات الموجودة داخل هذه المحافظات. وتكون مستودعات الموصل وكركوك التي يجوز تسليم الإمدادات إليها أيضا سواء من جانب حكومة العراق أو من جانب البرنامج، تحت إدارة البرنامج.

الجدول ٢

توزيع السكان العراقيين الذين تشملهم خطة التوزيع، حسب المحافظات

المحافظة	عدد السكان	البالغون*	الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة
نينوي	٢ ١٦٨ ٨٠٧	٢ ١٠٤ ٠٦١	٦٤ ٧٤٦
التأميم	٧٩٠ ٨٢٤	٧٦٩ ٤٨٧	٢١ ٣٣٧
بغداد	٥ ٧٤٨ ٧٥٥	٥ ٥٨١ ٣٦٧	١٦٧ ٣٨٨
صلاح الدين	٨٩٩ ٩٧٨	٨٧٣ ٧٥٧	٢٦ ٢٢١
ديالى	١ ١٢٥ ٢٤٣	١ ٠٩٤ ٠٣٨	٣١ ٢٠٥
الأنبار	١ ١١٤ ٨٨٥	١ ٠٧٨ ٨٤٦	٣٦ ٠٣٩
بابل	١ ٢٤٢ ٩٦٨	١ ٢٠٨ ٨٩٧	٣٤ ٠٧١
كربلاء	٦٥١ ٥٣٧	٦٣٢ ٧٦٠	١٨ ٧٧٧
النجف	٨١٨ ٩٥٦	٧٩٢ ٢٧٤	٢٦ ٦٨٢
القادسية	٧٩٤ ٨٢١	٧٧١ ٠٩٨	٢٣ ٧٢٣
المثنى	٤٧٩ ٨٥١	٤٦٤ ٠٤٠	١٥ ٨١١
البصرة	١ ٧٢٢ ٤٤٥	١ ٦٦٤ ١٩٠	٥٨ ٢٥٥
ميسان	٧١٨ ٤٥٥	٦٨٨ ٢٣٤	٣٠ ٢٢١
ذي قار	١ ٣١٨ ٦٨١	١ ٢٧٣ ٣٤٧	٤٥ ٣٣٤
واسط	٨١٩ ٣٥٦	٧٩٦ ١٨٧	٢٣ ١٦٩
دهوك**	٧٢٥ ٠٤٧	٧٠٧ ١٠٨	١٧ ٩٣٩
أربيل**	١ ١٢٣ ٢٥٥	١ ١٠٠ ٢٥٣	٢٣ ٠٠٢
السليمانية**	١ ٤٤٠ ٥٨٦	١ ٤١٧ ٨٩٩	٢٢ ٦٨٧
المجموع	**٢٣ ٧٠٤ ٤٥٠**	**٢٣ ٠١٧ ٨٤٣**	**٦٨٦ ٦٠٧**

* حُسب عدد البالغين على أساس عدد المستفيدين الفعلي خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ مضافا إليه عدد قدره ٦١ ٧٠٠ شخصا لكل شهر، يمثل متوسط النمو المسقط للشهر الواحد من الأشهر الستة السابقة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ثم أخذ متوسط الرقم الشهري للفترة الممتدة بين حزيران/يونيه ١٩٩٨ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

** بناء على الرقم الفعلي لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ مضافا إليها عدد قدره ٣٩ ٧٨٩ شخصا لكل شهر، يمثل متوسط الزيادة في عدد الأطفال منذ أيار/ مايو ١٩٩٧ نتيجة للأنظمة السابقة التي كانت تسمح للأسر بأن تتسلم أغذية بدلا من الحليب حتى أيار/ مايو ١٩٩٨.

الجدول ٣

خطة إجمالية وقائمة مصنفة للمواد الغذائية والصابون والمنظفات

الصنف (١)	الحصة الشهرية للفرد (بالكيلوغرام) (٢)	مجموع الاحتياجات الشهرية (بالأطنان) (٣)**	مجموع الاحتياجات لفترة ست أشهر (بالأطنان) (٤)	القيمة المطلوبة لفترة ستة أشهر (بدولارات الولايات المتحدة) (٥)***
١ - الأغذية				
دقيق القمح*	٩,٠٠٠	٢٤٧ ٤١٩	١ ٤٩١ ٥٢٣	٣٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠
أرز	٢,٥٠٠	٥٨ ٦٩٥	٣٥٢ ١٧٠	١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
سكر	٢,٠٠٠	٤٦ ٩٥٦	٢٨١ ٧٣٦	١٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠
شاي	٠,١٥٠	٣ ٤٧٠	٢٠ ٨٢٠	٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠
زيت الطهي	١,٠٠٠	٢٣ ٤٧٨	١٤٠ ٨٦٨	١١٤ ٠٠٠ ٠٠٠
حليب مجفف	٢,٧٠٠	١ ٨٥٦	١١ ١٣٦	٣٣ ٠٠٠ ٠٠٠
حبوب	١,٠٠٠	٢٣ ٤٧٨	١٤٠ ٨٦٨	٧٨ ٠٠٠ ٠٠٠
ملح ممزوج باليود	٠,١٥٠	٣ ٥٥٢	٢١ ٣١٢	٣ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي				٨٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠
٢ - الصابون والمنظفات				
صابون	٠,٢٥٠	٥ ٩٢٦	٣٥ ٥٥٦	٣١ ٠٠٠ ٠٠٠
منظفات	٠,٣٥٠	٨ ٤٦٣	٥٠ ٧٧٨	٣٤ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع				٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع الكلي				٨٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠

ملاحظة: تمثل هذه الأرقام كميات وقيما إرشادية رهنا بالتوزيع الفعلي وأحوال السوق.

(١) القمح سيجري تجهيزه وتوزيعه على المستهلكين على هيئة دقيق قمح، ومعامل التحويل المستخدم هو ١٠ كيلوغرامات من القمح لكل ٨,٥ كيلوغرامات من الدقيق.

(٢) حسبت هذه الكميات على أساس أرقام السكان الواردة في الجدول ٢. وتضاف العلاوات التالية الى الكميات المسلمة الى وكلاء البيع بالتجزئة لكفالة تسليم الوزن الدقيق للحصص الى المستهلكين: ٢ في المائة لدقيق القمح، والأرز، والسكر، وزيت الطهي، والحبوب، والملح، ومواد التنظيف؛ و ٠,٥ في المائة للشاي. ولا يعطى الوكلاء أي كميات إضافية من الحليب المجفف والصابون لأن هذه الأصناف توزع بالصفيحة والقطعة على التوالي.

(٣) لا يتلقى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة سوى الحليب المجفف والصابون ومواد التنظيف.

(٤) يستند تخفيض معامل تحويل القمح إلى دقيق من ٩/١٠ إلى ٨,٥/١٠ إلى تقدير الفواقد الفعلية الناجمة عن الشوائب وعمليات الطحن، ويستهدف أيضا الحصول على نوعية أفضل للدقيق واستيعاب هامش التكلفة/الربح المتعلق بعملية الطحن.

الجزء الثاني

خطة شراء وتوزيع الأدوية واللوازم الطبية

مقدمة

٢٨ - اتبعت الحكومة العراقية في صياغة سياستها الصحية المبادئ التوجيهية لبرنامج عمل منظمة الصحة العالمية بشأن الأدوية الأساسية:

* توفير أدوية فعالة ومأمونة ومنخفضة التكلفة وبثمن ميسور للوفاء باحتياجات سكان العراق بأكملهم.

* كفالة أن تكون الأدوية ذات نوعية جيدة وتستخدم على نحو رشيد.

٢٩ - وقد صيغت الخطة للوفاء بالحاجة الفعلية من الأدوية، واللقاحات، واللوازم الطبية، والمعدات، وقطع الغيار، والأصناف الأساسية الأخرى في إطار أهداف السياسة العامة هذه لكفالة التوزيع العادل. وبسبب الحالة الراهنة، تواجه المرافق الصحية في العراق نقصا شديدا في الأصناف واللوازم التي توجد حاجة ملحة إليها. وتتفاقم هذه الحالة الصحية بشدة بسبب رداءة نوعية البيئة، وسوء التغذية، وصعوبة الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية. وتقدم تقارير وكالات الأمم المتحدة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الـ ١٨٠ يوما (S/1997/935، المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) صورة فظيعة عن الحالة الصحية العامة الخطيرة السائدة في العراق.

٣٠ - وقبل آب/أغسطس ١٩٩٠، كان نظام الرعاية الصحية في العراق قائما على شبكة واسعة النطاق ومتطورة للغاية لمرافق الرعاية الصحية من الدرجة الأولى والثانية والثالثة. وكان يربط هذه المرافق أحدها بالآخر وبالمجتمع المحلي أسطول كبير من سيارات الإسعاف ومركبات الخدمة، وشبكة اتصالات جيدة تيسر الإحالة إلى المستوى التالي من نظام الرعاية الصحية.

٣١ - وقدرت حكومة العراق أن ٩٧ في المائة و ٧٨ في المائة من السكان الحضريين والريفيين على التوالي كانوا يحصلون على الرعاية الصحية. ويقدم الجدول ٥ توزيعا للهياكل الأساسية الصحية في جميع أنحاء البلد. وفي حين أن النظام كان ينزع إلى التشديد على الجوانب العلاجية، فقد استكمل بمجموعة من الأنشطة الصحية العامة تشمل مكافحة الملاريا، وبرنامجا موسعا للتحصين، وأنشطة لمكافحة السل، وما إلى ذلك.

٣٢ - وتوجد في الوقت الحالي حاجة عاجلة في العراق للمعدات واللوازم الطبية، بما في ذلك العقاقير الأساسية، وإلى اللوازم الطبية والمواد الكيميائية المستخدمة في مكافحة الأمراض التي تنقلها الحشرات، وهي

أمراض متوطنة في العراق. وتحتاج اللوازم، مثل آلات الأشعة السينية والأشعة المقطعية، ومعدات المختبرات وكذلك الهياكل الأساسية الصحية، إلى الإصلاح. ومن المقدر أن الربع فقط من المعدات الطبية المتوفرة في مرافق الرعاية الصحية لا يزال يعمل.

٣٣ - وفيما يتعلق بالعقاقير واللوازم الطبية، فإن الحالة تنذر بالخطر. ويعطى المرضى، في أفضل الأحوال، جرعات أقل مما تتطلبه عادة حالتهم الصحية. وقد انخفض بشدة ناتج الإنتاج المحلي. وفي عام ١٩٨٩، أنفقت وزارة الصحة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لشراء العقاقير واللوازم الطبية.

٣٤ - ومن الضروري أن تكفل الخطة توفير عقاقير ذات نوعية جيدة بتكلفة منخفضة وبثمن ميسور للوفاء باحتياجات سكان العراق بأكملهم. وتعتبر اللقاحات، واللوازم الطبية والجراحية، ومعدات طب الأسنان ومعدات التشخيص فئات أخرى تحتاج إلى إيلائها الاهتمام. ويعتبر توفير المبيدات الحشرية، ومعدات مكافحة الحشرات الناقلة للأمراض، وإعادة تجهيز أو إحلال أسطول سيارات الإسعاف لنقل المرضى، وتوفير النقل الميداني لكفالة الاتصال داخل الشبكة الصحية، أولوية أخرى تحتاج إلى اهتمام عاجل في إطار الخطة. وينبغي التشديد على أن قطاع الصحة العامة لا يمكن تحسينه بتوفير الأدوية واللوازم الطبية فقط. فالهياكل الأساسية للمستشفيات والمراكز الصحية تكاد تكون في حالة انهيار وتحتاج على وجه السرعة إلى قطع غيار لإصلاحها. ولا بد من استمرار الإمداد بسيارات الإسعاف حتى يمكن توفير الرعاية الصحية العامة بشكل فعال. ولا تزال هناك ٢٠٠ سيارة إسعاف أخرى في إطار الخطة تشكل احتياجات ذات أولوية (الجدول ٤). وتعتبر أجهزة طب الأسنان أيضا من بين الاحتياجات الأكثر إلحاحا.

٣٥ - واستمرت الحالة الصحية في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث في التدهور طوال السنوات السبع الماضية. وهناك ١٠ في المائة فقط من بين أكثر من ٣٨١ مركزا للرعاية الصحية الأولية في المنطقة قادرة حاليا على تقديم خدمات الرعاية الصحية للأم/الطفل. وهناك انخفاض ملحوظ في درجة توفر العقاقير واللوازم الطبية. ويوجد أيضا نقص مماثل في المعدات الأساسية للتشخيص والعلاج. ولذلك، فإن العناصر الأساسية للخطة الصحية لهذه المحافظات تشمل توفير العقاقير الأساسية للغاية، وإصلاح وصيانة الهياكل الأساسية الصحية وتوفير قطع الغيار للمعدات المتعطلة بالمستشفيات. وهي مدرجة في الخطة التي تخصص ١٨,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأدوية واللوازم الطبية و ١٠ ملايين دولار أخرى لعمليات إصلاح الهياكل الأساسية الصحية.

٣٦ - ووفقا لمذكرة التفاهم، يكون البرنامج مسؤولا في المحافظات الشمالية الثلاث عن توزيع الأدوية واللوازم الصحية. ويتَكفَّل البرنامج بأن تفي تحديد الاحتياجات التي حددها في القطاع الصحي بالاحتياجات الأساسية لهذه المحافظات.

عناصر الخطة

٣٧ - عناصر الخطة لتقدير الاحتياجات من الأدوية واللوازم الطبية، وإجراءات التنظيم، والاستيراد والتخزين والتوزيع هي العناصر الواردة في إطار الفقرة ٤٣ من خطة التوزيع السابقة.

٣٨ - ومطلوب مبلغ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للوفاء بإجمالي الاحتياجات من الأدوية واللوازم الطبية، بما لا يتعدى الحد الأدنى، في جميع أنحاء العراق خلال فترة ستة أشهر. وبموجب الخطة الحالية، جرى تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار للوفاء فقط بالمتطلبات والاحتياجات الأكثر إلحاحا. ولتحقيق توزيع عادل للوازم الطبية، سيجري توزيع الأموال المخصصة على المحافظات على أساس ١,٥ مليون دولار لكل مليون شخص شهريا.

٣٩ - ووفقا للفقرة ٣٩ من مذكرة التفاهم، ستقدم حكومة العراق معلومات تفصيلية للبرنامج بشأن تسليم اللوازم والمعدات لجهات محددة بغية تسهيل مراقبة استخدامها والتثبت منه. ويؤدي البرنامج أيضا المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول لمذكرة التفاهم.

الجدول ٤

توزيع سيارات الإسعاف*

رقم مسلسل	المحافظات	عدد سيارات الإسعاف
١	نينوى	١٤
٢	التأميم	٦
٣	بغداد	٦٠
٤	صلاح الدين	٨
٥	ديالى	٨
٦	الأنبار	١٠
٧	بابل	٨
٨	كربلاء	٦
٩	النجف	٦
١٠	القادسية	٦
١١	المثنى	٦
١٢	البصرة	١٦
١٣	ميسان	٨
١٤	ذي قار	٨
١٥	واسط	٦
١٦	دهوك	٦
١٧	أربيل	٨
١٨	السليمانية	١٠
المجموع		٢٠٠

* توزيع سيارات الإسعاف المذكورة في هذا الجدول وفقا للمعيار التالي: سيارة إسعاف واحدة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان.

الجزء الثالث

خطة الشراء لأجل المياه والصرف الصحي

٤٠ - نظرا لأهمية الإمداد بمياه الشرب وتوفير المرافق الصحية بالنسبة للصحة العامة، اعتمدت حكومة العراق برنامجا طويل الأجل لتقديم هاتين الخدمتين وفقا للمعايير الصحية الدولية المقررة للفرد الواحد. إلا أن تنفيذ هذه السياسة يواجه عقبات كأداء تتمثل في انعدام الموارد والمعدات مما أدى إلى تعطيل الخدمتين على مدى السنوات السبع الماضية. ويقدر أن إصلاح المرافق الموجودة يستلزم نحو ٥١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهذا التقدير لا يضع في الحسبان إنشاء مشاريع ومرافق جديدة للمياه من أجل تلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان. ولمجرد مواجهة أشد الاحتياجات الإنسانية إلحاحا في هذا القطاع، تخصص الخطة ما مجموعه ٤٤,١٧ مليون دولار، منها ٢٤,١٧ مليون دولار لبغداد وللمحافظات الأربع عشرة الأخرى و ٢٠ مليون دولار للمحافظات الشمالية الثلاث.

٤١ - ويبلغ إنتاج مياه الشرب في المحافظات الأربع عشرة ٤٠٠ ١ مليون متر مكعب سنويا. ويبلغ الإنتاج التصميمي المقرر لبغداد ٨٥٠ مليون متر مكعب سنويا. إلا أنه نظرا لتأخر وصول الإمدادات في إطار خطة التوزيع السابقة، ظلت الكفاءة التقديرية للمرافق الموجودة أقل من ٤٠ في المائة من القدرة التصميمية. وتقدر النسبة المئوية للهدر بأكثر من ٤٠ في المائة من الماء المنتج فعلا.

٤٢ - وفيما يختص بالمرافق الصحية، تبلغ القدرة التصميمية للمحافظات الأربع عشرة، باستثناء بغداد، ١٥٣ مليون متر مكعب سنويا، بينما تبلغ القدرة التصميمية لبغداد ٦٨٠ مليون متر مكعب سنويا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد ٢٥٦ محطة ضخ تشمل أكثر من ٠٠٠ ١ مضخة رأسية وغاطسة. ورغم أن الشبكة تحتاج إلى تجديد كامل، تستهدف الخطة الحالية توفير مجرد الحد الأدنى من الاحتياجات اللازمة لصيانة الشبكة وتشغيلها خلال الأشهر الستة المقبلة. وفيما يختص بالتفاصيل الواردة في المرفقات، تبلغ التكلفة التقديرية للحد الأدنى من الإصلاحات نحو ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة شهريا، بما في ذلك مبلغ قدره ٢,٦ من ملايين الدولارات شهريا للمحافظات الأربع عشرة ونحو ١,٤ من ملايين الدولارات شهريا لبغداد، التي تخدم العاصمة والمراكز المحيطة بها.

٤٣ - والمرفقات المرقمة من ١ إلى ٨/ المياه/ المرافق الصحية تبيّن قطع الغيار وما يلزم على وجه السرعة من معدات.

٤٤ - ووفقا للفقرة ٤٠ من مذكرة التفاهم، ستقدم حكومة العراق إلى البرنامج معلومات تفصيلية بشأن توريد الإمدادات والمعدات إلى جهات معيَّنة، بغية تسهيل مراقبة استخدامها والتثبت منه. ويؤدي البرنامج أيضا المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول لمذكرة التفاهم.

الجزء الرابع

خطة الشراء لأجل الطاقة الكهربائية

مقدمة

٤٥ - يتسبب عدم كفاية الكهرباء، الناجم عن الضرر الذي أصاب هذا القطاع الحيوي وعن عدم توافر قطع الغيار والمعدات، في مشكلات كبرى في البلد بأسره.

٤٦ - وأدى العجز في الكهرباء إلى مزيد من ممارسة الفصل اليومي للأحمال في جميع أنحاء العراق، من دهوك شمالا إلى البصرة جنوبا. وقد بلغ العجز ٦٠٠ ١ مليون واط في تموز/يوليه ١٩٩٦، وبلغ حمل الذروة زهاء ٣٠٠ ٥ مليون واط في عام ١٩٩٧. وفي حين استمر تدهور الحالة في هذا القطاع، من المتوقع أن يصل حمل الذروة في صيف عام ١٩٩٨ إلى ٦٠٠ ٥ مليون واط. والمرفق الأول/الكهرباء، هو رسم بياني يوضح القدرة المركبة، والقدرة المتاحة القصوى، وحمل الذروة، وعجز التوليد خلال تموز/يوليه ١٩٩٧. وأدى تشغيل الشبكة الكهربائية بهذا العجز إلى قطع التيار الكهربائي مرارا عن المستهلكين بجميع أنواعهم، بما في ذلك المستشفيات ومحطات المياه ومحطات الصرف الصحي ومطاحن القمح ومحطات الري والضخ والمدارس والجامعات، بالإضافة إلى مناطق سكنية بأكملها وخدمات أخرى.

٤٧ - وتخصص الخطة الحالية ٦١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لقطاع الطاقة. وتركّز الخطة على تلبية احتياجات المحطات البخارية والمحطات الغازية لتوليد الكهرباء والمحطات الكهرمائية في جميع أنحاء العراق. ورُصد جزء من المخصصات لشبكات نقل الكهرباء وتوزيعها في مختلف أنحاء العراق. وقد خصص ٢٦ مليون دولار من المبلغ الكلي للمحافظات الشمالية الثلاث. ويشتمل المرفق الثاني/الكهرباء على قائمة مصنفة لقطع الغيار اللازمة لتلبية الاحتياجات المذكورة أعلاه.

٤٨ - ووفقا للفقرة ٤١ من مذكرة التفاهم، تقدم حكومة العراق إلى البرنامج معلومات مفصّلة، بشأن توريد الإمدادات والمعدات إلى مواقع معيّنة، بغية تسهيل مراقبة استخدامها والتثبت منه. ويؤدي البرنامج أيضا المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول لمذكرة التفاهم.

الجزء الخامس

خطة الشراء والتوزيع لأجل الزراعة

مقدمة

٤٩ - تدهور الإنتاج والإنتاجية فيما يتعلق بالأغذية المحلية تدهورا شديدا خلال السنوات الماضية، نتيجة لاعتماد التوسع الأفقي بسبب انعدام المدخلات الأساسية اللازمة للتوسع الرأسي. ولذلك، تنتشر الآفات والأمراض النباتية على نطاق واسع. وقد تفاقم الأمر بفعل العجز في مبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب والعجز في تشغيل طائرات الهليكوبتر المخصصة للرش. كما ظهر تدهور مماثل في مجال الإنتاج الحيواني نظرا للعجز في اللقاحات والعقاقير المخصصة للحيوان وفي أدوات العلاج والتشخيص البيطريين.

٥٠ - وتولي حكومة العراق أهمية قصوى لقطاع الزراعة من أجل رفع مستوى إنتاج الأغذية نظرا لأن البلد قد تعين عليه أن يعتمد أشد الاعتماد، في ظل الظروف السائدة، على الإنتاج المحلي لتلبية الاحتياجات. وعلى الرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، ظل الناتج محدودا للغاية نتيجة لعدم كفاية الإمدادات من المدخلات الأساسية.

٥١ - ويحتاج قطاع الزراعة إلى شن عدة حملات جوية وبرية لمكافحة آفات المحاصيل الرئيسية، التي تصيب الحبوب والنخيل والقطن وعباد الشمس والخضروات. ويمكن أن يؤدي تقليص حالات الإصابة بالآفات دورا رئيسيا في زيادة الإنتاج الغذائي وتقليل الخسائر التي تسببها الآفات.

٥٢ - وفي قطاع الإنتاج الحيواني، اتسمت معظم حالات الأمراض المبلغ عنها خلال السنوات السبع السابقة بنقص الأدوية الأساسية واللقاحات فضلا عن المعدات البيطرية. وهذا الأمر قلل كثيرا من قدرة الخدمات البيطرية على مكافحة الأمراض ومنع تفشيها.

٥٣ - وجميع القطاعات الزراعية في العراق على درجة عالية من الميكنة، إلا أن أعدادا كبيرة من الآلات إما أنها معطلة أو تعمل بلا كفاءة نظرا لانعدام قطع الغيار والنقص في الجرارات. وقد أثـّر ذلك سلبيا على إنتاج المحاصيل وعلى إعداد التربة. ونجمت عن ذلك خسائر متزايدة في المحاصيل فضلا عن تقلص المساحات المروية.

الاستراتيجية الأساسية والاحتياجات

٥٤ - تتمثل الاستراتيجية الأساسية لهذه الخطة في الحفاظ على مستوى الإنتاج الزراعي الراهن بتأمين احتياجات الحماية والوقاية للنبات والحيوان. وقد دُرست الاحتياجات ذات الأولوية، التي من قبيل مبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب ومتطلبات الرش الجوي والبري ومتطلبات الصحة البيطرية، غير أن هذه

الاحتياجات لم تلبَّ بسبب محدودية الاعتمادات. وتمثل الاحتياجات المقترحة الحد الأدنى اللازم لتلبية حاجات صغار المزارعين في شتى أنحاء البلد لمنع ازدياد التدهور، الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار القطاع.

٥٥ - ولهذا الغرض، تخصص الخطة ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لقطاع الزراعة. وستوزع مدخلات زراعية تقدر قيمتها بـ ٢٤ مليون دولار على المحافظات الخمس عشرة (انظر مرفقات/الزراعة ١ - ٤). وسيخصص المبلغ المتبقي وقدره ٢٦ مليون دولار للمحافظات الشمالية الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية). والمدخلات الأساسية هي الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات ومعدات الرش والآلات الزراعية ومضخات الري والجرارات وقطع الغيار واللوازم بيطرية.

٥٦ - وستطبق على المدخلات السالفة الذكر نفس المنهجيات المبيَّنة في الفقرات ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ من الخطة السابقة، من المرحلة الأولى. أما القائمة المفصَّلة المتعلقة بتوزيع الجرارات ومضخات الري ومعدات الرش الأرضي، فهي مرفقة تحت عنوان "المرفق/الزراعة ٥".

٥٧ - وسيقوم البرنامج، وفقا لمذكرة التفاهم، بعمليتي شراء وتوزيع المعدات والإمدادات الزراعية لدهوك وأربيل والسليمانية. وتستهدف الخطة توريد المدخلات الشديدة الضرورة للمزارعين مع مراعاة القيود المفروضة على الموارد. ولذلك، أدرجت بالخطة ثمانية مشاريع تكلفتها الكلية ٢٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على النحو المفصَّل في الجدول الوارد أدناه:

المشاريع الزراعية لدهوك وأربيل والسليمانية

المرفق	عنوان المشروع	الاحتياجات بدولارات الولايات المتحـــدة*
٦	حماية النبات	٣٠٦٠ ٤٤٦
٧	الانتاج الزراعي	٥ ٣٦٢ ٧٩٤
٨	معدات ولوازم خدمات المحاصيل والحراجة	١ ٨٠١ ٠٣٤
٩	إحياء أنشطة إنتاج الدواجن على نطاق صغير	١ ٩٠٠ ٠٠٠
١٠	مكافحة أمراض الحيوان	٣ ٣٢٣ ١٣٤
١١	توفير المضخات والأنابيب ومعدات الصيانة والخدمات وقطع الغيار	٨ ٠٠٠ ٠٠٠
١٢	توفير قطع الغيار للآلات الزراعية	٢ ٤٨٣ ٥٠٤
١٣	تنشيط (تربية النحل)	٦٩ ٠٨٨
	المجموع	٢٦ ٠٠٠ ٠٠٠

* تشمل التكاليف التشغيلية والبرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٥٨ - وترد في المرفقات (الزراعة - ٦ إلى الزراعة - ١٣) تفاصيل الإمدادات من المدخلات والمعدات الزراعية اللازمة لدهوك وأربيل والسليمانية.

٥٩ - ووفقا للفقرة ٤١ من مذكرة التفاهم، تقدم حكومة العراق إلى البرنامج معلومات مفصّلة بشأن توريد الإمدادات والمعدات إلى جهات معيّنة، لتيسير مراقبة استخدامها والتثبت منه. ويؤدي البرنامج أيضا المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول لمذكرة التفاهم.

٦٠ - وقد تم استصلاح أراض زراعية (٤٠٠ ٠٠٠ دونم) في محافظات ذي قار والبصرة وميسان وتم توزيعها على المزارعين، وهي جاهزة للزراعة من أجل زيادة الانتاج الزراعي. ومن ثم هناك حاجة إلى وحدات ضخ لهذا المشروع لتلبية احتياجات هذه المساحة إلى الري من أجل زيادة الإنتاج الزراعي إلى أقصى حد ممكن. وهناك أيضا حاجة إلى حفر آبار جديدة في كربلاء والنجف والأنبار والتأميم وديالي لتوفير مياه الشرب وتلبية الاحتياجات الزراعية.

الجزء السادس

خطة الشراء والتوزيع لأجل التعليم

٦١ - تأثرت مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والجامعي في العراق بحالات العجز الشديد في مواد التعليم الأساسية للغاية، والأثاث المدرسي، والكتب الدراسية، والقرطاسية، وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية لقطاع التعليم. وضخامة احتياجات هذا القطاع يبينها عدد الطلاب الذين يقدر مجموعهم بخمسة ملايين طالب. ولا تزال حجرات الدراسة التي أصابها التلف في ١٥٧ ٤ مدرسة باقية بلا إصلاح، بل إن حجرات الدراسة في كثير من المدارس بلا أبواب أو نوافذ. وعدد التلاميذ في حجرة الدراسة الواحدة، التي لا تسع في الظروف العادية سوى ٣٠ تلميذا، يصل إلى ٧٠ تلميذا. ولا يزال عدد ضخم من المدارس بلا إمدادات من المياه النظيفة وبلا مرافق صحية.

٦٢ - وأسفرت الحالة السائدة عن انخفاض معدل القيد بالمدارس وعن زيادة كبيرة في معدل الانقطاع عن الدراسة، ولا سيما في المرحلتين الابتدائية والثانوية. كما أثر انعدام وسائل ومواد الإيضاح الأساسية على مستوى التعليم في البلد. وبينما يقدر مجموع المتطلبات اللازمة لسد الاحتياجات الأساسية العاجلة في شتى أنحاء البلد بـ ١٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مع استبعاد احتياجات التعليم العالي، تخصص الخطة الحالية مجرد ٢٧ مليون دولار للاحتياجات الأساسية. وقد أُدرجت بعض الإمدادات الأساسية اللازمة للتعليم العالي بتكلفة مقدرة بـ ٣,٦ ملايين دولارات (انظر: المرفق/التعليم - ١).

٦٣ - وقد لحقت أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية التعليمية في المحافظات الشمالية الثلاث. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عجز شديد في المواد التعليمية الأساسية، ومن بينها الكتب. وقد خصص ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للإمدادات المدرسية التي تمس الحاجة إليها، ولإصلاح المدارس المتضررة، ولتدريب الموظفين في المنطقة. (انظر: المرفق/التعليم - ٢ - الإمدادات اللازمة للمحافظات الشمالية الثلاث).

٦٤ - ووفقا للفقرة ٤١ من مذكرة التفاهم، تقدم حكومة العراق إلى البرنامج، معلومات مفصلة، تتعلق بتوريد الإمدادات والمعدات إلى جهات معينة، لتسهيل مراقبة استخدامها والتثبت منه. ويؤدي البرنامج أيضا المهام المنصوص عليها في الفقرة ٨ من المرفق الأول لمذكرة التفاهم.

- - - - -